

التعليم المصري بين خفض الكثافات وإنجازات الأرقام □□ لماذا لا يشعر الطالب بهذه الإصلاحات؟



الخميس 10 سبتمبر 2026 08:40 م

تستعرض وزارة التربية والتعليم مع بداية العام الدراسي الجديد مؤشرات تحسن في كثافات الفصول، وأعداد المعلمين، وتطوير المناهج، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية، لكنها تكشف تحديات لم تنتهِ بعد□

وبينما تبدو الأرقام الرسمية دليلاً على تحسن مدخلات العملية التعليمية، تظل النتائج الفعلية داخل الفصل الاختبار الأصعب، خاصة في القراءة والفهم، والدروس الخصوصية، والحضور، وربط التعليم بسوق العمل□

خفض الكثافات لا ينهي الأزمة

وبحسب مؤشرات أعدتها منظمة اليونيسف بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في مصر، تراجع متوسط عدد الطلاب بالفصل الابتدائي من 63 طالباً إلى 41 طالباً حالياً□

وبالتالي، سجل متوسط الكثافة انخفاضاً يقارب 35% مقارنة بالعام الدراسي 2023-2024، وهو تراجع يعكس توسعاً واضحاً في قدرة المدارس الاستيعابية□

كما اختفت الفصول التي كانت تضم أكثر من 100 طالب، بعدما اقترب عددها سابقاً من ألفي فصل، وفق البيانات التي عرضتها الوزارة□

ومن ثم يمثل انخفاض الكثافات تحسناً مهماً، لأن تقليل أعداد الطلاب يتيح للمعلم وقتاً أكبر للمتابعة والتفاعل داخل الفصل□

غير أن المتوسطات العامة لا تكشف دائماً الفروق الموجودة بين المحافظات والمناطق والمدارس، خصوصاً في الأماكن التي مازالت تعاني ضغطاً على الفصول□

وعلاوة على ذلك، فإن نجاح التوسع في مواجهة الكثافات يتوقف على استمرار بناء الفصول الجديدة، وتحسين توزيعها وفق الاحتياجات الفعلية لكل منطقة□

لذلك لا يصبح الرقم الإجمالي وحده كافياً للحكم على انتهاء المشكلة، ما لم تظهر بيانات تفصيلية توضح توزيع الكثافات بين المدارس والمحافظات□

وبحسب الخبير التربوي الدكتور حسن شحاتة، فإن خفض كثافة الفصل يمثل خطوة ضرورية لتحسين التفاعل، لكنه لا يضمن وحده ارتفاع جودة التعلم□

كما أن الفصل الأقل ازدحاماً يمنح المعلم فرصة أفضل لاكتشاف المتعثرين، ومتابعة مستوياتهم، وتقديم الدعم المناسب قبل تراكم الفجوات التعليمية□

وفي المقابل، يبقى تحسين البيئة المدرسية جزءاً أساسياً من المعادلة، خصوصاً مع استمرار وجود مبانٍ تحتاج إلى تطوير وصيانة في بعض المناطق□

وبالتالي فإن نجاح خفض الكثافات يرتبط بقدرة المدرسة على استثمار المساحة المتاحة، وليس بمجرد تقليل عدد الطلاب المسجلين داخل الفصل

المعلمون بين سد العجز وحساب الاحتياج

وفي ملف المعلمين، تعلن الوزارة شغل 469 ألفًا و860 وظيفة تعليمية بصورة تشغيلية كاملة، معتبرة الرقم مؤشرًا على سد العجز في الوظائف التعليمية

لكن الرقم الإجمالي لا يجيب وحده عن سؤال أكثر أهمية، وهو مدى توافر المعلم المطلوب داخل المدرسة والتخصص المناسب وفي التوقيت المناسب

وبناءً على ذلك، يظل هناك فرق بين سد العجز حسابيًا وبين ضمان وجود مدرس الرياضيات أو العلوم أو اللغة داخل كل فصل يحتاج إليه كما تختلف احتياجات المدارس وفق أعداد الطلاب والتخصصات والمحافظات، ولذلك تحتاج مؤشرات العجز إلى قراءة أكثر تفصيلًا من الرقم الإجمالي للوظائف المشغولة

ومن ناحية أخرى، أعلنت الوزارة ارتفاع معدل الحضور من 15% إلى 87%، وهو تحسن كبير يستحق التوقف أمام أسبابه وطرق قياسه غير أن قراءة هذا المؤشر تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلًا حول تعريف الحضور، والفترة التي جرى خلالها القياس، والفروق بين المدارس والمراحل التعليمية

وعليه، فإن نجاح الوزارة في ملف المعلمين لا يقاس فقط بعدد الوظائف التي جرى شغلها، وإنما بانتظام العملية التعليمية داخل الفصول

كما يرتبط ذلك بقدرة المدرسة على تقليل الاعتماد على المعلم الخارجي، وإعادة الثقة في الحصة المدرسية باعتبارها الأساس الطبيعي للتعلم

وبحسب الخبير التربوي الدكتور كمال مغيث، فإن أزمة التعليم لا ترتبط بعدد المعلمين فقط، وإنما بكفاءة استخدامهم وتحسين ظروف العملية التعليمية داخل المدرسة

ولذلك تحتاج الوزارة إلى قياس العجز بصورة مستمرة، لأن انتقال المعلمين أو تغيير أعداد الطلاب قد يعيد إنتاج المشكلة في مدارس أخرى

ومن ثم يصبح توفير المعلم المناسب خطوة أولى، بينما يبقى تطوير أدائه ورفع جودة التدريس داخل الفصل التحدي الأكثر تأثيرًا على مستوى الطلاب

القراءة والمناهج تحت الاختبار

وفي ملف القراءة والكتابة، كشفت نتائج برنامج علاج ضعف القراءة والكتابة أن 45.5% من التلاميذ الذين خضعوا للاختبارات كانوا دون المستوى المطلوب

وبالتالي خضع نحو 438 ألف تلميذ لاختبارات تحديد المستوى خلال المرحلة الأولى، قبل أن ترتفع نسبة من وصلوا للمستوى المطلوب إلى 71%.

كما سجل البرنامج تحسنًا لدى أكثر من 72 ألف تلميذ، بينما شهدت المرحلة الثانية اختبار نحو 426 ألف تلميذ وتحسن 23 ألفًا منهم وفي المرحلة الثانية أيضًا، وصلت نسبة التلاميذ الذين حققوا المستوى المطلوب إلى 73%، بما يعكس أثر التدخلات العلاجية داخل المدارس

وعلاوة على ذلك، بدأت المرحلة الثالثة في فبراير 2026، وضمت أكثر من 522 ألف تلميذ، بينما مازالت نتائجها النهائية قيد التجميع وبذلك تجاوز عدد الأطفال الذين شملهم البرنامج 1.38 مليون تلميذ في 27 محافظة، إلى جانب تدريب نحو 30 ألف معلم

لكن ضخامة الأعداد تكشف في الوقت نفسه حجم الأزمة، لأن مهارات القراءة والكتابة تمثل أساسًا ضروريًا لفهم بقية المواد الدراسية ومن ثم لا ينبغي الاكتفاء بقياس عدد التلاميذ الذين تحسنوا بعد البرنامج، بل يجب متابعة استمرار التحسن خلال السنوات الدراسية التالية

كما يحتاج التقييم إلى الانتقال من القدرة على قراءة الكلمات إلى قياس الفهم والاستيعاب والكتابة والتعبير، وهي مهارات أكثر ارتباطًا بالتعلم الحقيقي

وفي المناهج، أعلنت الوزارة تطوير 94 منهجًا في التعليم العام، ليصل إجمالي المناهج المطورة للعام الدراسي الجديد إلى 160 منهجًا وبحسب البيانات المعلنة، شمل التطوير اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية، إلى جانب إدخال البرمجة والذكاء الاصطناعي

كما أظهر تقييم سريع أجرته الوزارة في مايو 2026 أن 91% من مديري المدارس قَيّموا تغييرات المناهج بصورة إيجابية، مقابل 81% من المعلمين

غير أن تغيير المناهج لا يعني تلقائيًا تغيير طريقة التدريس، لأن المحتوى الجديد قد يفقد أثره إذا ظل الطالب يعتمد على الحفظ والاستظهار

لذلك تصبح طريقة تقديم المنهج داخل الفصل عنصرًا حاسمًا، خصوصًا مع استمرار لجوء أسر كثيرة إلى الدروس الخصوصية لفهم المواد الدراسية

وبحسب الخبير التربوي الدكتور رضا حجازي، فإن تطوير المناهج يجب أن يرتبط بتنمية مهارات التفكير والتطبيق، وليس مجرد تحديث المحتوى الدراسي

كما يرى خبراء التعليم أن استمرار الدروس الخصوصية يكشف فجوة تحتاج إلى معالجة داخل المدرسة، لأن الأسرة تبحث في النهاية عن نتيجة تعليمية مضمونة

وفي النهاية، تعكس أرقام الوزارة تحسنًا واضحًا في بعض المدخلات، لكنها لا تكفي وحدها لإعلان انتهاء أزمة التعليم أو اكتمال مسار الإصلاح

ومن ثم يبقى الاختبار الحقيقي مرتبطًا بما يكتسبه الطالب داخل الفصل، وقدرته على القراءة والفهم والتفكير، والاستغناء تدريجيًا عن مصادر التعليم الموازية

وعليه، فإن خفض الكثافات وزيادة أعداد المعلمين وتطوير المناهج تمثل أدوات مهمة، لكن نجاحها النهائي يتحدد بقدرتها على تحسين مستوى الطالب نفسه

وبالتالي يظل العام الدراسي الجديد اختبارًا عمليًا لمدى انتقال الإصلاح من الأرقام والمؤشرات إلى نتائج تعليمية يشعر بها الطالب والأسرة داخل المدرسة وخارجها